

القوانين

قانون عدد 15 لسنة 2025 مؤرخ في 4 أوت 2025 يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021⁽¹⁾.

باسم الشعب،

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الفصل الأول - يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2021 وفقا لأحكام القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2 - بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته 34 876 207 941,000 دينار مفصلة كما يلي:

34 449 000 000,000 دينار	* تقديرات قانون المالية التعديلي
30 816 000 000,000 دينار	- المداخيل الجبائية
3 103 000 000,000 دينار	- المداخيل غير الجبائية
530 000 000,000 دينار	- الهبات
209 013 233,000 دينار	* ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة
218 194 708,000 دينار	* ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 - بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2021 ما جملته 44 668 207 941,000 دينار مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

38 070 001 110,000 دينار	* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية
20 319 334 426,000 دينار	- نفقات التأجير
3 362 944 075,000 دينار	- نفقات الاستثمار
302 579 483,000 دينار	- نفقات العمليات المالية
14 085 143 126,000 دينار	- نفقات أخرى
1 221 997 900,000 دينار	* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة
847 752 900,000 دينار	- نفقات الاستثمار
374 245 000,000 دينار	- نفقات أخرى
1 151 833 233,000 دينار	* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
205 767 896,000 دينار	- نفقات الاستثمار
946 065 337,000 دينار	- نفقات أخرى

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة بتاريخ 21 جويلية 2025.

433 674 708,000 دينار	* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة
7 079 606,000 دينار	- نفقات التأجير
227 801 412,000 دينار	- نفقات الاستثمار
198 793 690,000 دينار	- نفقات أخرى
3 782 000 000,000 دينار	* نفقات التمويل
8 700 990,000 دينار	* النفقات الطارئة وغير الموزعة

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2، 3، 4، 5، 6 و 7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4 .

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته 9 792 000 000,000 دينار.

الفصل 5 .

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته 37 983 268 611,967 دينار مفصلة كما يلي:

القسم الأول : المداخيل الجبائية 34 424 259 489,120 دينار

القسم الثاني : المداخيل غير الجبائية 3 513 816 983,883 دينار

القسم الثالث : الهبات 45 192 138,964 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 .

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته 42 547 745 392,663 دينار مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالاتي:

36 988 297 294,434 دينار	* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية
20 175 423 816,877 دينار	- نفقات التأجير
2 918 046 051,594 دينار	- نفقات الاستثمار
302 565 407,597 دينار	- نفقات العمليات المالية
13 592 262 018,366 دينار	- نفقات أخرى

679 208 209,098 دينار	* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة
396 768 728,248 دينار	- نفقات الاستثمار
282 439 480,850 دينار	- نفقات أخرى

998 300 140,647 دينار	* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
164 959 904,625 دينار	- نفقات الاستثمار
833 340 236,022 دينار	- نفقات أخرى

193 897 065,584 دينار	* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة
6 778 223,110 دينار	- نفقات التأجير
146 072 186,563 دينار	- نفقات الاستثمار
41 046 655,911 دينار	- نفقات أخرى
3 688 042 682,900 دينار	* نفقات التمويل

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2، 8، 9، 10، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.
الفصل 7 -

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره 4 564 476 780,696 دينار.
ناتج عن:

10 419 795 310,630 دينار	فائض النفقات المنجزة على الموارد الحاصلة للميزانية دون اعتبار الحسابات الخاصة
5 855 318 529,934 دينار	فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
الفصل 8 -

* يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2021 الذي بلغ 10 419 795 310,630 دينار على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

* بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره 5 855 318 529,934 دينار في موفى سنة 2021 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 5 361 526 245,240 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 493 792 284,694 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2022 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

* بلغت إعمادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره 2 120 462 548,337 دينار ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9 -

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2021 ما قدره 21 071 000 000,000 دينار
تستعمل هاته الموارد كالاتي:

9 792 000 000,000 دينار	* تمويل عجز الميزانية
11 279 000 000,000 دينار	* تسديد نفقات الخزينة

339 780 677 876,860 دينار	بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2021 ما قدره
339 795 411 292,496 دينار	بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2021 ما قدره
14 733 415,636 دينار	مما أدى إلى عجز لعمليات الخزينة لسنة 2021 قدره

تم تمويله بالفارق بين فائض مقاييض وفائض نفقات عمليات الخزينة المنقولين من سنة 2020 والبالغ ليبلغ فائض مقاييض على نفقات عمليات الخزينة لسنة 2021 ينقل إلى سنة 2022.

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره 4 564 476 780,696 دينار
تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الفصل 10 .

بلغت الموارد الحاصلة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2021 ما جملته 220 832 424,453 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملته 217 098 223,421 دينار مما أسفر عن فائض قدره 3 734 201,032 دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 15 الملحق بهذا القانون.

الفصل 11 .

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة بميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 873 056 002,921 دينار بينما بلغت الموارد الحاصلة 1 527 748 000,824 دينار والنفقات المنجزة 1 257 263 288,456 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة بميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للموارد الحاصلة على النفقات المنجزة بما قدره 270 484 712,369 دينار ينقل إلى سنة 2022 وعن اعتمادات غير مستعملة بما قدره 615 792 714,466 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 4 أوت 2025.

رئيس الجمهورية
قيس سعيد